اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 43

19 —25 أكتوبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الإمارات رئيسا للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمارات

اختارت الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمارات خلال مؤتمرها السنوي الذي عقد في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس مكتب الإستثمار الأجنبي لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي رئيسا للرابطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعامين القادمين 2011 و 2012 . وذلك تثمينا للدور الفاعل الذي يقوم به المكتب في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي خاصة. وقال كارلوس برونزاتو المدير التنفيذي لأمانة الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمارات بهذه المناسبة . "إن مكتب الاستثمار الأجنبي يقوم بدور فاعل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجلبها إلى دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة مما حذا بأعضاء الرابطة إلى اختياره رئيسا للرابطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وأضاف برونزاتو"إنه من خلال المنصب القيادي الهام الذي يشغله مكتب الاستثمار الأجنبي نحن على يقين بأن دبي ستخطو خطوة هامة في تعزيز صورتها كوجهه مشجعة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تواجدها في الرابطة العالمية ذات الموقع القوي والحضور المتميز في الترويج الاستثماري". ويعزز حضور دولة الإمارات ودبي في الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمارات موقعها ضمن مصاف الأعضاء الذين يلعبون دورا حاسما في صنع القرار والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر عبر أنحاء العالم . كما سيتمتع مكتب الاستثمارات الأجنبية بكافة الصلاحيات التي من شأنها تعزيز تواجد الرابطة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط فيما يتمكن مكتب الاستثمار الأجنبي بعد انتهاء فترة تمثيله من إعادة الترشح لرئاسة الرابطة أو لمنصب نائب الرئيس.

تعليق

بلغ الحجم المجمع للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها دولة الإمارات منذ تأسيسها قبل حوالي أربعة عقود، نحو 73 مليار دولار، لتحتل مرتبة ثاني أكثر دولة جذباً لرأس المال بين الدول العربية بعد السعودية. وفقاً لتقرير حديث أصدرته منظمة "الأونكتاد"، أن الإمارات استأثرت بأكثر من 10 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي ككل، و1.5 بالمائة من إجمالي الرساميل التي تدفقت على الدول الناشئة، ونحو 0.4 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وكشف التقرير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية على مجلس التعاون الخليجي تراجع في عام 2009 للمرة الأولى خلال عدة سنوات إلى 50 مليار دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في 2008. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة على مجلس التعاون الخليجي، إلا أن نسبتها وفقاً لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، والتي تصل إلى 17.7 تريليون دولار، لا تتجاوز 1.5 بالمائة. واحتفظت السعودية بالمركز الأول كأكبر وجهة في العالم العربي استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجمها أكثر من 147 مليار دولار. وجاءت قطر في المركز الثالث على مستوى دول الخليج، وبلغت حصيلة الاستثمارات المباشرة التي تدفقت عليها 28.1 مليار دولار، تليها البحرين 14.9 مليار دولار، ثم سلطنة عمان 13.2 مليار دولار، بينما كانت الكويت الأقل جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجمها 986 مليون دولار. وقد شهد الاستثمار الأجنبي في دبي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، مما ساهم في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي للإمارة. وساهمت دبي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بـ21 مليار دولار أمريكي (77.3 مليار درهم إماراتي) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2008 حسب تقرير إف تي إنتيليجنس ليضع الإمارة في المركز الأول على مستوى مدن العالم الجاذبة للاستثمار، كما جاءت دبي في المركز الأول لتصنيف مدن المستقبل في الاستثمار بالشرق الوسط وشمال إفريقيا بناء على تقرير مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من العديد من التحديات التي تحملها المرحلة القادمة، إلا أن قوة المشاريع الاستثمارية الحالية، البنية التحتية والالتزام والثقة الكبيرة بتطوير هذه المشاريع مثل العامل الأبرز للإمارة خلال هذه المرحلة. كما أن لهذه التحديات دور في منح مزيد من الثقة في متانة اقتصاد الإمارة.

المصدر: العرب اونلاين

لدولية

الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة 9.6 % خلال الربع الثالث
صفحة 02 ◄

بريطانيا تعلن خطة "قاسية" لخفض الإنفاق العام
صفحة 02◄

الاقليمية

27 % زيادة بصادرات مصر
صفحة 03 ◄

الشرق الأوسط يتعافى بقوة والأنظار على الأسعار
صفحة 03◄

المحلية

الإمارات تحتل المركز الثاني في مؤشر HSBCللثقة بالتجارة على مستوى العالم
صفحة 05 ◄

صندوق النقد يتوقع نمو اقتصاد دبي 0.5% في 2010
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي : مؤشر التنافسية العالمية 2010
صفحة 06◄

الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة 9.6 % خلال الربع الثالث من العام الحالي

واصل النمو الاقتصادي للصين تصاعده بمعدل عال في الربع الثالث للعام الحالي وإن كان بنسب أقل من ربعي العام السابقين في وسط التراجع التدريجي عن تطبيق حزمة التحفيز التي كانت الحكومة قد طبقتها لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتحديات جديدة ناجمة عن تضخم الأسعار. وأعلن المكتب القومي للإحصاءات أن الناتج المحلي الإجمالي زاد في الربع الثالث بنسبة 9.6 % عن نفس الفترة من العام الماضي وذلك بعد أن كان قد نما في الربع الأول بمقدار 11.9 % والثاني 10.3 %. ويكون الاقتصاد بذلك قد نما خلال الأشهر من يناير إلى سبتمبر بمعدل 10.6 % ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة ما يعادل 4.028 تريليون دولار في هذه الأشهر. وعلق متحدث باسم المكتب بأن الصين استمرت في تنفيذ حزمة الحوافز وسرعت من إعادة الهيكلة الاقتصادية في وسط تحديات معقدة من المتغيرات المحلية والدولية ، وأن هذه المؤشرات تدل على تعزز التعافي الاقتصادي وسير الاقتصاد في الاتجاه السليم المتوخى. وأوضحت البيانات أن مؤشرات الكفاءة الرئيسية لهذه المؤسسات حافظت على اتجاه الارتفاع المتواصل ، ومنها تجاوز حجم زيادة أرباحها مستوى زيادة المتحصلات والرسوم والضرائب التي تم تقديمها إلى الهيئات المعنية . وقد سجلت هذه المؤسسات في نفس الفترة حوالي1.44 تريليون يوان من الأرباح وهو ما يعادل 216 مليار دولار وبزيادة 46.2 % على أساس سنوي .

المصدر: قنا

بريطانيا تعلن خطة "قاسية" لخفض الإنفاق العام

أعلنت الحكومة البريطانية، الأربعاء، خطة متشددة لخفض الإنفاق العام، في محاولة لمواجهة العجز الكبير في موازنتها، وسط مخاوف من أن تدخل الخطة الجديدة البلاد في مزيد من الركود. وأعلنت الحكومة أنها ستلغي 490 ألف وظيفة على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، وذلك في إطار برنامج الخفض الذي يستهدف توفير 80 مليار جنيه إسترليني (125 مليار دولار). وقال وزير المالية جورج أوزبورن أمام المشرعين في مجلسي العموم البريطاني إن الخطة الجديد ستتضمن "خصخصة قاسية،" وستقلب البلاد رأسا على عقب للبحث عن أي مصادر للهدر أو الإنفاق في غير محله. لكنه أكد أن الخطة الجديدة ستتبع مبدأ عادلا، وتأتي خطة خفض الإنفاق هذه بعد "مراجعة شاملة لسياسة الإنفاق،" والتي بدأتها حكومة الائتلاف الجديدة بعد تشكيلها في مايو الماضي. ويكلف دفع الفوائد على الديون الحكومية حاليا نحو 44 مليار جنيه إسترليني (69 مليار دولار) في السنة، وتقول وزارة الخزانة إن ذلك المبلغ يتجاوز الإنفاق على الدفاع، والإسكان، والشرطة أو النقل. وتتوقع الحكومة أن الإنفاق العام سيبلغ ذروته هذا العام، ثم سيتراجع بين عامي 2015 و2016 إلى المستويات التي كان عليها عام 2003-16. وأعلنت الحكومة تخفيضات كبيرة في ميزانية الدفاع، لكنها وعدت بالاستمرار في الإنفاق على الخدمات الصحية، إلى جانب تخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمساعدات التنمية في الخارج بحلول عام 2013.

المصدر: CNN Arabic

ديون تركيا تنخفض إلى 42 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2010

قال وزير المالية التركي محمد شيمشك يوم الجمعة انه يتوقع انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 42 بالمائة بحلول نهاية عام 2010. وأظهرت بيانات رسمية أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 48.8 بالمائة في عام 2009

المصدر: رويترز

واشنطن مستعدة لزيادة التضخم قليلا على العكس مما فعلته اليابان

يبدي المسئولون عن السياسة المالية في الولايات المتحدة استعدادا للعمل على زيادة التضخم قليلا، الأمر الذي يرفضه تماما حكام المصارف المركزية في الأوقات العادية، وذلك بهدف تفادي تكرار فشل اليابان في معركتها لكبح انهيار الأسعار. وأكدت جانيت يلين التي أصبحت نائبة لرئيس الاحتياطي الفدرالي في يناير 2009 "أن بنك اليابان كان هدفه الوصول إلى مستوى مرتفع للغاية للاحتياطات الفائضة في النظام المصرفي، على أمل ان يحفز هذا التدفق الوفير القروض المصرفية الجديدة (...) لكن يبدو أن (هذه السياسة)، لوحدها، لم يكن لها سوى القليل من الانعكاسات على الوضع المالي".

المصدر: ا ف ب

27 % زيادة بصادرات مصر.. والصدارة للوقود والأرز والخضر المعبأة

كشف تقرير البنك المركزي المصري زيادة 26.7 % في الصادرات المصرية % خلال الربع الأخير من العام المالي 2009/ 2010 وتصدرها الوقود والأرز والخضر المعبأة، وهو ما امتد إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر لتصعد 42.2 % مسجلة 2.4 مليار دولار مقابل 1.7 مليار دولار في الربع الثالث من ذات العام. وبلغت قيمة الصادرات المصرية 6.9 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار في الربع المالي الذي سبقه، ومن السلع التي جاءت في المقدمة الزيوت المعدنية ومنتجاتها مستحوذة على 47.5 % من الإجمالي بقيمة 3.2 مليار دولار، تلتها السلع تامة الصنع مثل الأرز والخضر المحفوظة والحديد والصلب والألمونيوم والملابس الجاهزة والأسمدة بحجم بلغ 2.8 مليار دولار. وفي المقابل، لفت التقرير إلى أن الواردات سجلت زيادة طفيفة خلال الربع بنسبة بلغت 11 % لتصل إلى 13.4 مليار دولار مقارنة مع 12 مليار دولار في الربع الثالث من ذات العام المالي. وفي سياق آخر، ذكر المركزي أن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي تصدرت تلك الوافدة إلى مصر خلال الفترة من أبريل وحتى يونيو مسجلة 1.89 مليار دولار، لكنه رصد تراجعا مقارنة بالشهور الثلاثة التي سبقتها والتي كانت قد بلغت خلالها 2.07 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن الاستثمارات العربية حققت زيادة مطردة خلال الربع لتقفز إلى المركز الثاني - بحسب ترتيب المناطق - لتحقق 634.4 مليون دولار بزيادة نسبتها 66.1 % أو ما يعادل 252.5 مليون دولار مقابل مستواها في الربع السابق، وجاءت الاستثمارات الأمريكية في المرتبة الثالثة بنحو 408 ملايين دولار بزيادة نسبتها 34.6 % عن معدلاتها في الربع الثالث عندما بلغت 303.2 مليون دولار.

المصدر: **:** أخبار مصر

30 مليار دولار حوالات العاملين في الخليج سنوياً

أكد صندوق النقد العربي أن قيمة الحوالات الصادرة من دول الخليج سنوياً يتراوح حول 30 مليار دولار، تسهم في إقامة الكثير من المشاريع التنموية التي تكافح الفقر وترفع من مستوى المعيشة في العديد من الدول الفقيرة الموردة للعمالة إلى المنطقة، كما أن هذه الحوالات مصدر للعملات الأجنبية التي تمكن الدول المتلقية لها من دفع جزء من قيمة الواردات وكذلك خدمة الدين في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أنها ساعدت بعض الدول في دخول أسواق رأس المال وقامت بعض البنوك باستخدامها كضمان للحصول على القروض وبأسعار فائدة مخفضة لمدة زمنية أطول . وأضاف الدكتور المناعي خلال دورة أقامها الصندوق أمس في أبوظبي، أن حوالات العاملين قد تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة المالية العالمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الحوالات في عام 2008 كانت أقل بحوالي 6% عن مستواها في عام 2009، وكان لهذا الانخفاض أثر في إيرادات الحكومات الضريبية على الاستهلاك والاستيراد الممول من حوالات العاملين، مشيراً إلى الجهود الدولية المبذولة لتحسين جودة البيانات الإحصائية المتعلقة بحوالات العاملين، والتي من أبرزها الدعوة الصادرة عن قمة مجموعة الدول الثماني (g-8) في عام 2004 لمؤسسات التمويل الدولية بضرورة العمل على تطوير إحصاءات تحويلات العاملين .

تعليق

قدر نسبة العمالة الآسيوية في دولة الإمارات بحوالي 75% من إجمالي حجم العمالة الوافدة حيث تشكل عمالة كبيرة، ومن خصائص هذه العمالة إنها عمالة رخيصة غير ماهرة وتعمل في مختلف المجالات مثل قطاع المقاولات والإنشاءات والمشاريع والقطاع الخاص، خدم المنازل، و تشكل 90% من العمالة الآسيوية من أفراد بدون أسرهم إذ تسكن في مجموعات وتقتصر مصروفاتها على احتياجات أساسية محددة، وتحرص هذه العمالة على تحويل جزء كبير من الدخل تقدر مابين 90-95%، ومع تدني دخولها على المستوى الفردي إلا أن الحجم الكبير لهذه العمالة يضاعف حجم التحويلات، وهذه العمالة تقوم بتحويل معظم مدخراتها المتمثلة في الرواتب والأجور إلى مواطنها الأم، وتشكل هذه التحويلات من النقد الأجنبي أهمية كبرى في اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك العمالة، وتصب في خدمة اقتصاديات تلك الدول، وتدعم الاحتياطات الأجنبية من النقد الأجنبي فيها وتحقق منافع كبيرة لها، ولا سيما في خلق قوة شرائية وفرص عمل لشريحة أخرى من العمالة في نفس الدول، ولذلك تحرص هذه الدول على استمرارية هذه العمالة، ويتجه نسبة كبيرة من الآسيويين إلى استخدام أسلوب التحويلات غير الرسمية، ويقدر إجمالي نسبة تحويلاتهم الرسمية بنحو 60-65% من إجمالي التحويلات الرسمية.

المصدر: **:** الخليج

صندوق النقد: الشرق الأوسط يتعافى بقوة والأنظار على الأسعار

قال صندوق النقد الدولي إن النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتعافى بقوة. وقال الصندوق في تقريره الاقتصادي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إن من المنتظر أن ينمو الناتج الإجمالي في المنطقة 4.2 في المائة هذا العام بدون تغير عن توقعات مايو وبعد نمو بلغ 2.3 في المائة في 2009. وقال مدير إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي "نتوقع أن تنمو معظم دول المنطقة بشكل أسرع في عامي 2010 و2011 عن 2009." ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج الإجمالي 4.8 في المائة في 2011 لكنه مازال أقل من مستوى 5.7 الذي تحقق قبل اندلاع أزمة الائتمان العالمية في 2008. وقال الصندوق إن النشاط الاقتصادي يزداد بشكل ملحوظ في دول المنطقة المصدرة للنفط مضيفا أن من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام إلى 25 مليون برميل يوميا في 2010 والى 26 مليون برميل يوميا في 2011 نظرا لارتفاع الطلب العالمي. وتابع الصندوق أن ارتفاع أسعار النفط 23 في المائة في 2010 وأكثر من ثلاثة في المائة في 2011 سيؤدي إلى تحول ملحوظ في موازين المعاملات الخارجية. وبلغ سعر النفط 81.69 دولار للبرميل يوم الجمعة مدعوما

ببيانات ايجابية في ألمانيا وإضرابات في فرنسا وتقلب مؤشر الدولار. وقال الصندوق إن من المتوقع أن يرتفع فائض المعاملات الجارية المجمع للدول المصدرة للنفط في المنطقة نحو 80 مليار دولار في 2009-2011 في ظل التوقعات الحالية لأسعار النفط ويشمل ذلك حوالي 50 مليار دولار لدول مجلس التعاون الخليجي الست ويتوقع الصندوق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية 3.4 في المائة في 2010 و4.5 في المائة العام القادم وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة 2.4 و3.2 في المائة مكررا تقديراته التي أعلنها في وقت سابق هذا الشهر.

المصدر: رويترز

فيما يلي توقعات صندوق النقد الدولي لأداء الدول الخليجية العربية المصدرة للنفط في إطار توقعات للمنطقة أعلنها يوم أمس الأحد:

	2011	2010
السعودية		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.4	**4.5**
التضخم (متوسط)	5.5	**5.3**
ميزان المعاملات الجارية	6.7	**6.2**
الميزان المالي	1.9	**6.2 (6.0)**
دولة الإمارات العربية المتحدة		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.4	**3.2**
التضخم (متوسط)	2.0	**2.5**
ميزان المعاملات الجارية	5.4	**5.6**
الميزان المالي	2.7- (11.3)	**3.7 (13.4)**
الكويت		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.3	**4.4**
التضخم (متوسط)	4.1	**3.6**
ميزان المعاملات الجارية	30.1	**30.3**
الميزان المالي	17.1 (22.0)	**17.8 (23.0)**
قطر		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	16.0	**18.6**
التضخم (متوسط)	1.0	**3.0**
ميزان المعاملات الجارية	15.6	**23.0**
الميزان المالي	10.8 (10.5)	**7.3 (15.2)**
سلطنة عمان		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.7	**4.7**
التضخم (متوسط)	4.4 (3.9)	**3.5 (2.9)**
ميزان المعاملات الجارية	5.8 (2.4)	**6.1 (3.2)**
الميزان المالي	5.3 (7.5)	**4.9 (7.9)**
البحرين		
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.0 (3.5)	**4.5 (4.0)**
التضخم (متوسط)	2.6 (2.4)	**2.5 (2.0)**
ميزان المعاملات الجارية	5.2 (5.5)	**5.5- (2.1)**

ملحوظة: التوقعات السابقة من مايو بين أقواس. وعدل صندوق النقد الدولي بالفعل بعض التوقعات في نشرة توقعاته للاقتصاد العالمي التي أعلنها في وقت سابق من أكتوبر.

الإمارات تحتل المركز الثاني في مؤشر HSBC للثقة بالتجارة على مستوى العالم

أبدى مجتمع رجال وشركات الأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط مجدداً مستويات عالية من الثقة في السوق، وفقاً لنتائج مؤشر HSBCللثقة في التجارة التي تم الإعلان عنها في المنطقة اليوم. أظهرت نتائج المؤشر في الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً طفيفاً عن النصف الأول من هذا العام، وذلك عندما سجلت دولة الإمارات أعلى مستويات للثقة على الصعيد العالمي، حيث حققت في هذا الإصدار من مؤشر HSBCللثقة في التجارة 125 نقطة، لتحل في المرتبة الثانية بعد الهند. كما سجلت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً وصل إلى 118 نقطة، متجاوزة بذلك المعدل العالمي البالغ 116 نقطة، ومتوافقة مع المتوسط العام للأسواق الناشئة البالغ 120 نقطة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة قامت الحكومة الاتحادية باتخاذ خطوات ومبادرات هامة تهدف لتعزيز نشاط قطاع التجارة بما يعود بالفائدة على القطاعات الاقتصادية الأخرى الأوسع نطاقاً. وقد لاقت هذه المبادرات استحساناً كبيراً في أوساط مجتمع الأعمال التجارية في دولة الإمارات، حيث أشار 47٪ ممن شملهم الاستطلاع إلى أن القوانين التي تصدرها الحكومة لتنظيم التجارة من المرجح أن يكون لها أثر إيجابي على أعمالهم.

تعليق

مؤشر HSBCللثقة بالتجارة الآن في أصدراه النصف سنوي الرابع هو استطلاع دولي لآراء العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التجارة الخارجية، والذي يقيس مستويات الثقة وتوقعات العملاء بشأن النشاط التجاري ونمو الأعمال التجارية خلال الأشهر الستة المقبلة. هذا وقد تم إجراء الاستطلاع من قبل وكالة TNSللأبحاث والدراسات التسويقية بالنيابة عن البنك، حيث شمل 5124 مصدراً ومستورداً وتاجراً في كل من أستراليا والهند وهونغ كونغ والصين وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة وفيتنام واندونيسيا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية.

المصدر: **:** الاتحاد

انحسار الفجوة بين القروض والودائع 15% الشهر الماضي .. السيولة الإجمالية تنمو 1,74% إلى 962 مليار درهم

ارتفعت السيولة الإجمالية في السوق المحلية بقيمة 16,5 مليار درهم تعادل 1,74%، خلال الربع الثالث للعام الجاري لتبلغ 961,8 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة مع 945,3 مليار درهم بنهاية يونيو 2010، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي. ووفقاً للبيانات، انحسرت الفجوة بين القروض والودائع في القطاع المصرفي بالدولة بنسبة 14,6% خلال شهر سبتمبر الماضي لتبلغ 25,1 مليار درهم مقارنة مع 29,4 مليار درهم بنهاية أغسطس الماضي. وجاء التراجع في الفجوة بين القروض والودائع محصلة لزيادة الودائع بقيمة 8,4 مليار درهم بوتيرة أسرع من الزيادة في القروض التي بلغت 4,1 مليار درهم خلال الشهر ذاته، وبذلك ارتفع إجمالي الودائع إلى 1,0133 تريليون درهم بنهاية سبتمبر مقارنة مع 1,0049 تريليون درهم بنهاية أغسطس، أما القروض فقد ارتفعت إلى 1,0384 تريليون درهم مقارنة مع 1,0343 تريليون درهم خلال فترة المقارنة. وزادت موجودات المصارف الـ 51 العاملة في الدولة بقيمة 8,7 مليار درهم إلى 1,5843 تريليون درهم بنهاية سبتمبر مقارنة مع 1,5756 تريليون درهم بنهاية اغسطس، بحسب البيانات الصادرة عن المركزي. وتبين المؤشرات النقدية أن عرض النقد الأوسع (م3)، الذي يمثل السيولة الإجمالية في السوق المحلية ويعرف على أنه الودائع الحكومية بالإضافة إلى الودائع الخاصة والودائع تحت الطلب والنقد المتداول، ارتفع بقيمة 16,5 مليار درهم بما نسبته 1,74% خلال الربع الثالث للعام الجاري لتبلغ 961,8 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة مع 945,3 مليار درهم بنهاية يونيو 2010. ويأتي الارتفاع في هذا المؤشر نتيجة لزيادة الودائع الحكومية بقيمة 7,2 مليار درهم خلال الربع الثالث حيث ارتفعت قيمتها من 188,1 مليار درهم بنهاية يونيو 2010 إلى 196,3 مليار درهم بنهاية سبتمبر. وزاد عرض النقد (م2)، الذي يعرف على أنه الودائع الخاصة بالإضافة إلى ودائع تحت الطلب والنقد المتداول بقيمة 9,3 مليار درهم ليصل إلى 766,5 مليار درهم بنهاية سبتمبر مقارنة مع 757,2 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي. ويأتي الارتفاع نتيجة لزيادة الودائع الخاصة بقيمة 15.7 مليار درهم خلال الربع الثالث من العام الجاري لتبلغ 541,1 مليار درهم مقارنة مع 525,4 مليار درهم في بداية فترة المقارنة.

المصدر: **:** الاتحاد

صندوق النقد يتوقع نمو اقتصاد دبي 0.5% في 2010

مسئول بصندوق النقد الدولي يوم الأحد إن من المرجح أن ينمو اقتصاد دبي 0.5 بالمائة هذا العام بعد انكماشه 0.9 بالمائة في 2009 وذلك بفضل تحسن التجارة الخارجية للإمارة الخليجية. وقال مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى في الصندوق "0.5 بالمائة ... لكن الكثير يتوقف على ما سيحدث في الفترة المتبقية على صعيد التجارة." وتسهم دبي التي تأثرت سلبا من جراء الأزمة العالمية ومشاكل ديون محلية بنحو 80 بالمائة من التجارة غير النفطية للإمارات العربية المتحدة.

المصدر: **:** رويترز

مؤشر التنافسية العالمية 2010

1- مضمون المؤشر

يصدر مؤشر التنافسية العالمية كل عام ضمن تقرير التنافسية العالمية، وذلك منذ العام 1979م، عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول. ففي عام 2000م، تم تطوير مؤشري تنافسية النمو، اعتماداً على نظرية النمو الاقتصادي، وتنافسية الأعمال، اعتماداً على عوامل الاقتصاد الجزئي التي تدفع نحو تحقيق الازدهار. وفي عام 2005م، تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية الذي اشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي، ومنذ ذلك الحين كان يتم نشره بجانب مؤشر تنافسية الأعمال. ويقدم مؤشر هذا العام، الذي يعتبر نتاجاً للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، صورة شاملة تتكون من عدد كبير من مؤشرات التنافسية تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية. وعلى ذلك، يعتبر تقرير التنافسية العالمية بمثابة أداة في يد صانعي السياسات في جميع الدول لتحديد أولويات الإصلاح، وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم. ويشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 133دولة، منها 14 دولة عربية مقابل 134 دولة خلال مؤشر العام 2009م الماضي، حيث تم استبعاد مولدو؟ا التي شملها تقرير العام السابق لعدم كفاية البيانات المتاحة عنها. وينوه المؤشر الجديد إلى أن البيانات التي اعتمد عليها القائمون على إعداده وحساب مؤشراته لا تعكس بالضرورة الظروف الاقتصادية في توقيت نشر التقرير والمؤشر نظراً لرجوع بيانات بعض الدول إلى فترات زمنية سابقة.

ويتكون مؤشر التنافسية العالمية، من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية؛ مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. ووفقاً للمؤشر الجديد، فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة، تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية، وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور. وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية؛ مثل جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي. وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة التنمية الثانية، وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية. وفي هذه المرحلة، تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة؛ مثل مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة سوقي السلع والعمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي، بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية، وفقاً لتصنيف المؤشر، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة. وفي هذه المرحلة، تصبح الشركات، بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة تم تصميمها وفقاً لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية.

2- منهجية المؤشر

وفقاً لمنهجية إعداد هذا المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر، ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية، وفقاً لمعيارين: أولاً: معيار حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية، حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته70%. ثانياً: معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقوماً بسعر صرف السوق، وبناءً على هذين المعيارين، تم إعداد قائمة بالدول التي يغطيها المؤشر.

ولأغراض حساب المؤشر، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية، حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقاً لمنهجية التصنيف ومجموعات المؤشرات الفرعية. ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية، تم اللجوء إلى تقدير دالة الانحدار المعروفة باسم A Maximum Likely Hood Regression على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع، وكل مجموعة مؤشرات فرعية كمتغيرات مفسرة، ومن ثم اعتبار قيم المعاملات Coefficients التي تم تقديرها لكل مرحلة تنمية، أوزان نسبية .

3- ترتيب دول العالم في المؤشر

قفزت سويسرا للمركز الأول على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت إلى المركز الثاني عالمياً، ثم سنغافورة التي قفزت إلى المركز الثالث على حساب الدانمرك التي تراجعت إلى المركز الخامس بعد السويد التي حافظت على ترتيبها العالمي في المركز الرابع. وبينما حافظت فنلندا وألمانيا على المركزين السادس والسابع على التوالي، ارتقت اليابان من المركز التاسع إلى الثامن على حساب هولندا التي تراجعت إلى المركز العاشر لتأتي في الترتيب بعد كندا التي احتلت المركز التاسع ودخلت قائمة الدول العشر الأوائل للعام الثاني على التوالي، وعلى الجانب الآخر من المؤشر، حلت كل من باراجواي، نيبال، تيمور الشرقية، موريتانيا، بوركينافاسو، موزمبيق، مالي، تشاد، ، زيمبابوي، وبوروندي في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

4- ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت دولة قطر خلال عام 2010م الحالي 4 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب 22، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربياً، وتلتها في المراتب الأولى عربياً كل من الإمارات العربية المتحدة التي قفزت 8 مراكز لتحتل الترتيب 23، ثم المملكة العربية السعودية التي تراجعت مركزاً واحداً إلى الترتيب 28، وكذلك مملكة البحرين إلى الترتيب 38، تليها دولة الكويت 39، تونس 40 (وكلاهما تراجع أربعة مراكز) ثم سلطنة عمان التي تراجعت ثلاثة مراكز إلى 41، فالأردن بمركزين إلى 50، ثم مصر التي قفزت 11مركزاً إلى 70 ، فالمغرب التي حافظت على ترتيب العام السابق 73، فالجزائر التي قفزت 16 مركزاً إلى الترتيب 83، ثم ليبيا التي تحسن ترتيبها 3 مراكز إلى 88، ثم سورية التي تراجع ترتيبها إلى 94، و أخيراً موريتانيا التي حققت تحسناً بواقع 4 مراكز ليصل ترتيبها إلى 127.

5- توصيات المؤشر

ويحث المؤشر دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات، ولاسيما القطاع المالي الذي يشتمل على القطاع البنكي وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة، خصوصاً أنها أقل المؤسسات تأثراً بها، إذ ما قورنت بأداء المؤسسات المالية في أقاليم اقتصادية أخرى، بما أرجعه التقرير بصورة رئيسية إلى فضل الطفرة البترولية التي أسهمت في نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء وزيادة مستويات تحويلات العاملين في الخارج لدى دول عربية أخرى. كما دعا المؤشر لمواصلة الإصلاحات في مجالات عدة تتفاوت من دولة لأخرى، أهمها التعليم مع التركيز على التعليم الثانوي والعالي، بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة، رفع مستوى البنية التحتية، تحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيع الصادرات، مواجهة تحديات سوق العمل، وخصوصاً جمود التشريعات ونظم التوظيف وتراجع مستويات الإنتاجية والأجور وتدني مستوى مشاركة المرأة.